

انعكاس ضعف إدارة المؤسسات الأهلية على تمويل أنشطتها: المؤسسات الأهلية في محافظة نابلس: حالة دراسية

عزام ابو راس

الملخص:

نفذ هذا البحث بهدف التعرف واقع ادارة المؤسسات الأهلية في محافظة نابلس واثرها على تمويل أنشطتها حيث شمل مجتمع الدراسة المؤسسات الأهلية الصغيرة في محافظة نابلس الحاصلة على ترخيص ولها مقر تمارس به عملها ولها ادارة محددة تمارس ادارتها. وقد بلغ عدد هذه المؤسسات 96 مؤسسة، وبلغ عدد عينة البحث 21 مؤسسة. وتم جمع البيانات من هذه المؤسسات في الفترة الواقعة بين الأول من ايار وحتى 20 ايار عام 2010.

وقد كان من مبررات تنفيذ هذا البحث أهمية دور المؤسسات الأهلية في تنمية المجتمع الفلسطيني، وجود عدد كبير من المؤسسات الأهلية في محافظة نابلس، ضعف أنشطة هذه المؤسسات مقارنة بعددها.

وقد تمت دراسة انعكاس ضعف ادارة المؤسسات الاهلية الصغيرة على تمويل انشطتها، من خلال خمسة جوانب رئيسية، هي واقع ادارة المؤسسات الاهلية الصغيرة، اسباب ضعف ادارتها، واقع تمويلها، اثر ضعف الادارة على تمويل أنشطة المؤسسة، العقوبات التي تواجه تمويل الأنشطة.

من اجل تحقيق اهداف البحث، استخدم المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم دليل مقابلة كأداة لجمع المعلومات، وتم إجراء مقابلات مع مسؤولي إدارة المؤسسات الأهلية التي شملتها عينة الدراسة، وقد تم الرجوع إلى دراسات وابحاث سابقة. وتم تطوير دليل مقابلة احتوى على ستة محاور رئيسية، وتم فحص صدق وثبات الاداة البحثية، وتبين انها تتمتع بدرجة صدق وثبات تبلغ (94). وهي درجة عالية ومقبولة لتحقيق اهداف البحث، وجرى تحليل الاجابات على اسئلة المقابلة من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

وقد خلص البحث الى وجود ضعف في ادارة المؤسسات الاهلية الصغيرة انعكس على قدرة هذه المؤسسات في الحصول على تمويل لانشطتها، ومن اسباب ضعف الادارة عدم وجود موظفين ادارة لدى هذه المؤسسات واعتمادها على المتطوعين. وهناك

معيقات اخرى تعيق تمويل هذه المؤسسات تمثلت بشروط الممولين والقيود المفروضة من قبل الحكومة على حسابات هذه المؤسسات.

وجود اجماع وتوافق من قبل ادارة المؤسسات على وجود ضعف في المهارات الادارية لدى المؤسسات الاهلية الصغيرة يجب العمل على تطويرها وتعزيزها.

وقد ختم الدراسة بمجموعة من التوصيات اهمها، ضرورة تعزيز المهارات الادارية لادارات المؤسسات الاهلية الصغيرة من خلال برامج تدريبية فعالة، استعانة المؤسسات الاهلية الصغيرة بمستشارين اداريين وماليين لتعزيز قدرة المؤسسة على تمويل انشطتها، ضرورة وضع معايير علمية ومهنة لمجالس ادارة المؤسسات.

تطوير مصادر تمويل محلية وذاتية فعالة لتفعيل دور المؤسسات وتعزيز قدرتها على تنفيذ خططها، وتقلل من تنافس المؤسسات على التمويل الخارجي. والحاجة الى اجراء دراسات وابحاث لمناقشة المشاكل المترتبة على الشروط التي يفرضها الممولين. ودراسة دور السلطة الوطنية في الرقابة على عمل المؤسسات الاهلية الصغيرة ومعايير ترخيصها.